اللاجئون الفلسطينيون إبان نكسة حزيران..

مغالطات خطيرة

ورقة حقائق

تشرين الأول/أكتوبر 2021

للاجئين
بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

مقدمة

يتم تداول اصطلاح "النازحون" منذ عدة عقود وعلى نطاق واسع في إشارة إلى الفلسطينيين الذين هجرتهم قوات الاحتلال الصهيوني من أماكن سكنهم او أماكن لجوئهم داخل فلسطين إلى خارج فلسطين بعملياتها الحربية في حزيران/ يونيو 1967، وهو ما يحمل الكثير من الخلل سواء من حيث الاصطلاح او استخدامه السياسي الذي يخفي ويغطي أبعاد الجرائم المركبة التي ارتكبها الاحتلال بحق هؤلاء، كما يخلق مغالطات عديدة بشأن النازحين الحقيقين داخل الأرض الفلسطينية وتجاوزاً فظّاً للحقوق السياسية والإنسانية للاجئين المهجرين خارجها.

تروم هذه الورقة لتقديم مجموعة من الحقائق الأساسية بشأن الاصطلاح في سياقه الفلسطيني وعلاقته باللجوء الفلسطيني، وتأثير سياسات قوات الاحتلال وجرائمها في إجبار الفلسطينيين على النزوح، وكذلك عمليات النزوح المستمرة للاجئين الفلسطينيين من مواضع لجوئهم داخل فلسطين وفي بلدان اللجوء، وذلك في إسهام ضروري في بناء أرضية من المفاهيم والحقائق الخاصة باللاجئين الفلسطينيين وأوضاعهم.

إشكاليات التعريف:

تميل المنظمات الدولية والهيئات المعنية لتوصيف النزوح باعتباره حركات انتقال لمجموعات من السكان داخل الحدود السياسية لبلد ما، وبذلك يشكل عامل الحدود عنصراً أساسياً ومحورياً في تحديد وضع السكان المنتقلين كلاجئين أو نازحين، رغم وجود حالات تتداخل فيها كلا الصفتين أو تنطبقان على ذات المجموعة.

أما العامل الثاني الذي يلعب دوراً محورياً في "تحديد النازحين" هو طبيعة العوامل التي تؤدي إلى النزوح، وغالباً ما يتم ربط النزوح بعوامل "غير سياسية" مثل الكوارث الطبيعية والظروف الاقتصادية وغيرها، لكن لا يمكن القول أن هناك استثناء للمهجرين بسبب ظروف وعوامل سياسية من صفة النزوح، حيث ظل العامل الأول أي الحدود يلعب الدور الأبرز في تحديد الصفة والاصطلاح، وعلى ذلك استمر اعتبار المهجرين بسبب الاحتلال أو العدوان العسكري أو العمليات الحربية "نازحين" طالما كان انتقالهم داخل الحدود الوطنية لذات البلد.

مؤخراً وفي ضوء اكتساب هذه التصنيفات مزيداً من الوضوح والتأثير القانوني، باتت المؤسسات الدولية المعنية، وخصوصاً المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، تركز على استخدام مصطلح (النازحون داخلياً) في إشارة لاختلافهم عن اللاجئين الذين انتقلوا لخارج الحدود الوطنية، مع الاستمرار في استخدام مصطلح "نزوح" في الإشارة للحدث نفسه، بما معناه أن نزوح السكان يشمل أولئك النازحين داخلياً واللاجئين الى خارج البلاد.

ضرورة تحديد الشريحة التي ينطبق عليها اصطلاح "النازحون" تتصل باختلاف المظلة الحقوقية لحمايتهم والواجبات المنوطة بالأطراف المختلفة في هذا الجانب، حيث يقع النازحين تحت سلطة حكومات بلدانهم أو تلك السلطات المسيطرة على بلادهم بما في ذلك سلطات الاحتلال، وتقع على هذه الأطراف مسؤولية حمايتهم علماً أنها في كثير من الحالات تكون مصدر معاناتهم وسبب اضطرارهم للنزوح، كما تغطيهم مظلة قانونية مختلفة إلى حد كبير عن تلك المسؤولة عن توفير الحماية للاجئين الذين تحددت المسؤوليات بشأنهم وفقاً لاتفاقية عام 1951 والبروتوكول الملحق بها للعام 1967، فيما تتحدد المسؤوليات بشأن من

يسمون "النازحين" بموجب القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف وبنودها الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب والواقعين تحت الاحتلال العسكري، ومسؤوليات الجهات المسيطرة على المناطق التي يوجد فيها النازحون أو السكان المدنيون.

المظلة القانونية والنزوح الفلسطيني

وجدت المنظومة الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة ومؤسساتها ذاتها في حزيران/يونيو 1967 بمواجهة موجة نزوح كبيرة، بلغ عدد النازحين ضمنها مئات الآلاف من الفلسطينيين والعرب نتجت عن سيطرة قوات الاحتلال الصهيوني على الضفة الغربية وقطاع غزة ومنطقة الجولان السوري وشبه جزيرة سيناء المصرية وأراض عربية أخرى من الأردن ولبنان، وإزاء ذلك أصدر مجلس الأمن قراره رقم (237)، بتاريخ 14 حزيران/يونيو 1967، والذي شكل الأساس لجميع القرارات والتدابير والتوصيات المتخذة من قبل الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة بشأن حقوق "النازحين" الفلسطينيين والعرب وسلامتهم.

وبذلك نجد أن المعرف عنهم كنازحين في نظر الأمم المتحدة والجهات الدولية قد وقعوا تحت مظلة قانونية مغايرة لتلك التي تتناول حقوق اللاجئين الفلسطينيين وأبرزها القرار 194 الخاص بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض، هذا التباين يشكل مدخلاً لفهم تلك التأثيرات المترتبة على التعريف القانوني للفلسطينيين المهجرين على اختلاف مراحل العدوان.

وهنا لابد من الإشارة لمجموعة من المؤشرات التي تؤكد أن توصيف عمليات التهجير التي قامت بها القوات العسكرية الإسرائيلية المحتلة لما تبقى من فلسطين عام 1967، أو الجرائم المؤدية للتهجير والنزوح خلال العمليات القتالية وحتى اليوم، قد أفرزت بالأساس جموع من اللاجئين وليس النازحين داخليا فحسب.

ارتباطا بذلك يجب الوقوف عند مجموعة من الحقائق التي يجب أن تكون مفصلية في تحديد توصيف هؤلاء اللاجئين:

- مجموع من تهجر من الفلسطينيين لخارج حدود فلسطين في العام 1967م يفوق 460 ألفاً، بينهم حوالي 230 ألف لاجئ قديم فرّوا من مخيماتهم التي اجتاحتها قوات الاحتلال الصهيوني، وهؤلاء تنطبق عليهم مجموع الصفات الخاصة باللاجئين، ويفترض بذلك أن يدرجهم تحت هذا التوصيف وتحت المظلة القانونية للقرار 194 وتحت المسؤولية المباشرة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" بصفتها مسؤولة عن اللاجئين الفلسطينيين.

رغم تأسيس الأمم المتحدة عشرة مخيمات في أعقاب حرب حزيران عام 1967 لإيواء المهجرين، فإنها تشير لهؤلاء بوصفهم "نازحين من اللاجئين وغير اللاجئين"، وهو ما يمكن فهمه كإصرار سياسي على استثناء اللاجئين في عام 1967 وما بعده من توصيفهم كلاجئين، حتى وإن شملتهم الأطر الخدماتية لوكالة "أونروا".

قامت قوات الاحتلال المسيطرة عسكرياً على الأماكن الاصلية لإقامة هؤلاء اللاجئين أو مخيمات لجوئهم، بتدمير كلي وجزئي لعدد من المدن

والبلدات والقرى الفلسطينية المحتلة، والاستيلاء على الأراضي والمساكن ومصادرتها وإقامة مستوطنات إسرائيلية، وبعمليات طرد السكان المدنيين فردياً وجماعيًا، وبالتدمير المستمر والعدوان العسكري على عدد من المخيمات وأماكن سكن الفلسطينيين.

منعت سلطات الاحتلال وعلى نحو دؤوب عودة اللاجئين الفلسطينيين في العام 1967، والذين غادروا فلسطين أو غادروا لمناطق أخرى داخل فلسطين، وهو ما يعني كونهم مهجرين بفعل القوة العسكرية للاحتلال وانطباق ذات الصفات الخاصة باللاجئين عام 1948 عليهم.

استخدام وكالة "أونروا" ومؤسسات الأمم المتحدة لنقطة زمنية كحد فاصل لتحديد من هم لاجئين يشكل مخالفة لاتفاقية العام 1951 وكذلك لمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وإصرارها على عدم الاعتراف بحقيقة وضع العديد من اللاجئين في العام 1967 كلاجئين يشكل تجاوزاً لحقوق هؤلاء، وتبنياً لوجهة سياسية تعمل على تقليص عدد اللاجئين الفلسطينيين المعترف بهم من قبلها.

موجات اللجوء الفلسطيني – يعرف دولياً بـ "النزوح"

ما قبل النكبة

تعرض الفلسطينيون منذ بداية الانتداب البريطاني وتشكل العصابات الصهيونية في فلسطين، لموجات متعددة من التهجير اضطرتهم للنزوح من مناطق مختلفة في فلسطين بشكل جماعي وفردي، وهو ما ينطبق عليه تعريف "النزوح"، ورغم ذلك لا تظهر الجهات الدولية المعنية ميلاً لتناول عمليات التهجير المتعاقبة التي تعرض لها الفلسطينيون في الفترة ما قبل اندلاع حرب العام 1948 أي النكبة، وتتبنى معايير تقود لإسقاط حقوقهم، وهو ما يندرج تحت إطاره أيضا غياب المعلومات والبيانات بشأن أعداد المهجرين لداخل او خارج فلسطين جراء هجمات العصابات الصهيونية وسياسات واعتداءات سلطات الانتداب البريطاني قبل عام 1948، وتقدر بعض المصادر اعداد الفلسطينيين المهجرين قبل نكبة العام 1948 بعشرات الآلاف.

1948 حتى 1967

بعد سيطرة القوات العسكرية الإسرائيلية على 78% من مساحة فلسطين عام 1948، وإقدامها على تهجير حوالي 750 ألف فلسطيني من ديارهم، واصلت السلطات المحتلة عمليات تهجير الفلسطينيين من مدنهم وقراهم، فعلى سبيل المثال قامت قوات الاحتلال عام 1951 بتهجير أكثر من 2600 فلسطيني من أهالي المجدل المحتلة، وهم مجموع من تبقى من سكانها الذين بلغوا حوالي 10 آلاف نسمة قبل نكبة العام 1948، وكذلك تهجير أهالي "اقرث" و"كفر برعم" وغيرها من مدن وقرى الداخل المحتل عام 1948، حيث مثلت سياسات التهجير المحور الأساسي الذي دارت حوله سياسات الحكم العسكري الإسرائيلي المسلط على الفلسطينيين في الداخل المحتل، وهو أيضا ما رافقته مجموعة من الأوامر العسكرية الهادفة لمنع عودة اللاجئين لقراهم ومصادرة أملاك الغائبين، والإعلان عن قراهم وبلداتهم كمناطق عسكرية مغلقة منعوا من العودة أو الوصول اليها.

لجوء عام 1967

اعتادت معظم المصادر ربط بداية "النزوح" الفلسطيني بحرب عام 1967 وسيطرة قوات الاحتلال الصهيوني على ما تبقى من أرض فلسطينية لم تكن قد احتلتها عندما توقف القتال عام 1948. ذلك رغم أن نسبة من هؤلاء هم لاجئون أساساً وكذلك فإن اغلبية أعدادهم قد اضطرت للجوء لخارج فلسطين المحتلة فراراً من الجرائم "الإسرائيلية".

وقد أفضت الجرائم الإسرائيلية آنذاك لنزوح أكثر من 460 ألفاً من الفلسطينيين المقيمين في الضفة والقطاع آنذاك، حوالي نصفهم من اللاجئين أصلاً، وقد صنفت المصادر الفلسطينية ضحايا تهجير عام 1967 والذين تصفهم بالنازحين، الى خمس فئات رئيسية:

النازحون جراء العدوان المباشر

تشمل أولئك الذين نزحوا مع بدء العمليات العسكرية في حرب حزيران عام 1967، وحتى بداية أول إحصاء "إسرائيلي" للسكان الفلسطينيين في الأرض المحتلة والذي تم إجراؤه في أيلول/ سبتمبر 1967.

المسافرون

وهم أولئك الذين كان مكان إقامتهم العادي والدائم في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، حتى اندلاع حرب 1967، ولكنهم لحظة وقوع الحرب كانوا موجودين خارج الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل مؤقت، لأغراض الدراسة أو العلاج أو العمل، وحال وقوعُ الحرب دون تمكنهم من العودة إلى وطنهم.

المحرومون من العودة

هذه الفئة تشمل جميع الأشخاص الذين حالت الأوامر العسكرية والإدارية الصادرة عن الاحتلال الصهيوني دون عودتهم إلى مكان إقامتهم الدائم والعادل في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة، وذلك رغم حصولهم على بطاقات الهوية الصادرة عن سلطات الاحتلال العسكرية، وخروجهم بتصاريح أو وثائق سفر "إسرائيلية"، انتهت مدتها دون أن يتمكنوا من العودة.

ضحايا أوامر الإبعاد

وهم الأشخاص الذين أبعدوا قسراً إلى خارج الضفة الغربية وقطاع غزة

والقدس، بأسلوب سافر ومعروف بحجج أمنية أو أوامر عسكرية "إسرائيلية" خصتهم كأفراد أو انطبقت عليهم كجزء من مجموعات أوسع استهدفتهم بغرض تهجيرهم.

الفئة الخامسة

وهي التي تشمل نسل أي من الفلسطينيين الذين اضطروا للنزوح أو منعوا من العودة أو تم إبعادهم منذ عام 1967، وتقدر أعداد هؤلاء بحوالي مليونين ومائتي ألف فقط نصفهم من يتم الاعتراف بهم كلاجئين لاعتبار كونهم منحدرين من نسل لاجئين أصلاً اضطروا للنزوح للمرة الثانية بفعل التهجير الإسرائيلي خلال وأعقاب عدوان العام 1967.

النزوح المستمر في الداخل

حسبما تشير معظم الإحصاءات الفلسطينية فهناك حوالي 350 ألف مهجَّر فلسطيني داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، إلى جانب حوالي 120 ألف مهجَّر ممن كانوا يقيمون في الضفة والقطاع، اضطرتهم سياسة التهجير الصهيونية عقب عدوان 1967، إلى اللجوء لمناطق أخرى داخل الضفة والقطاع مذاك الوقت.

الى جانب ذلك يجب الإشارة إلى إجراءات التهجير المستمرة بمسميات مختلفة، على غرار سحب هويات المقدسيين، وأوامر الإبعاد عن القدس، وأوامر الإبعاد عن الضفة الغربية المحتلة إلى غزة أو إلى خارج فلسطين في سياسة مستمرة منذ عام 1967، كذلك عمليات التهجير والهدم المستمرة في النقب ضمن مخطط "برافر" أو في سياق مخططات صهيونية أخرى وضمن الأوامر العسكرية والحكومية المتكررة بهذا الغرض.

النزوح في الخارج

لا يقتصر تهجير الفلسطينيين على داخل فلسطين المحتلة، حيث تعرض اللاجئون الفلسطينيين في الخارج إلى النزوح أو التهجير بفعل ظروف متعددة، أبرزها الهجمات العسكرية الصهيونية التي طالت الدول العربية المضيفة لهم، فقد قادت الاعتداءات الصهيونية إلى نزوح متكرر للفلسطينيين من المناطق الحدودية في الأردن، وخصوصا في الفترة ما بين العامين 1967 و 1971، وعلى نحو اكبر أدت الاجتياحات والاعتداءات الصهيونية على لبنان ومخيمات اللاجئين فيه لموجات نزوح

أدت لإعادة توزيع اللاجئين الفلسطينيين داخل لبنان وإلى مواضع لجوء جديدة خارجه.

أحداث أيلول الأسود في الأردن لعبت أيضاً دوراً مركزياً في تهجير حوالي 60 ألف من اللاجئين الفلسطينيين من الأردن إلى دول عربية أخرى، فيما كان وقع الأزمة السورية وإجراءات النظام السوري والمجموعات المعارضة المسلحة وعملياتهما العسكرية ضد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين والمدن والتجمعات السورية التي تقطنها نسب من اللاجئين الفلسطينيين كبير جداً، وقادت لتهجير ونزوح النسبة الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين إلى مواضع لجوء جديدة داخل وخارج سوريا، حيث تشير معظم التقديرات إلى نزوح ما يزيد على ثلثي اللاجئين الفلسطينيين في سوريا من أماكن سكناهم، عشرات الآلاف منهم وصلوا إلى القارة الأوروبية.

وفي لبنان أدت العملية العسكرية التي قام بها الجيش اللبناني ضد مخيم نهر البارد إلى تدمير المخيم ونزوح سكانه، ولا زالت إعاقة اعمار المخيم تحول دون عودة معظم هؤلاء اللاجئين لمخيمهم، وعلى نحو مشابه تفعل الأزمات اللبنانية فعلها كعامل طارد للاجئين الفلسطينيين إلى خارج لبنان

سواء عبر شبكات التهجير النشطة، أو من خلال بعض الحلول الفردية التي يضطر لها اللاجئون.

خلاصة

شكلت سياسات التهجير الإسرائيلية للفلسطينيين، عبر أدواتها المختلفة وفي مقدمتها العنف القاتل، والمجازر المتكررة، العامل الأساسي في تهجير الفلسطينيين، واستمرار موجات نزوحهم منذ تشكل العصابات الصهيونية المسلحة في فلسطين إثر الاحتلال البريطاني، وحتى في أوقات سابقة لذلك بفعل أدوات غير عسكرية من بينها حركة الاستيطان الصهيوني النشطة والمسلحة بقدرات مالية ودعم وتسهيلات متعددة الأشكال والتأثيرات.

وقد رافق هذه السياسات تواطؤاً دولياً متعدد الجوانب، تجاوز حدود التواطؤ السياسي بالصمت على الجرائم الصهيونية وسياسات التهجير، أو منع وإفشال أي جهد لوضع القرارات الأممية بشأن سياسات الاحتلال وجرائمه موضع التنفيذ، حيث شمل هذا المنحى أيضا نوعاً من سياسات نزع الغطاء الحقوقي والقانوني عن اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين من

خلال العبث بتوصيفهم القانوني، الذي تورطت فيه معظم المؤسسات الدولية والأممية ذات الصلة، وتشكل قضية "النازحين" مثال حي وواضح عليه، حيث نزعت فيه المؤسسة الدولية الأممية المسؤولة عن ملف اللاجئين الفلسطينيين وهي وكالة "أونروا" صفة اللجوء عن شريحة واسعة من الفلسطينيين الذين تم تهجيرهم، باستخدامها لتوصيفات مصطنعة أو غير متناسبة مع حقيقة وضعهم ومكانتهم القانونية وما يترتب عليها ويرتبط بها من حقوق فردية وجماعية وواجبات على المنظومة الدولية تجاههم.

كما لا يمكن إغفال وجود نوع من التقصير الفلسطيني، الرسمي، والمؤسساتي، والأكاديمي، يتعلق باستجلاء وتوضيح الحقائق بشأن اللاجئين الفلسطينيين وشرائحهم المختلفة، وهو ما وصل في العديد من المحطات للتساوق والاستسلام أمام المسميات والتصنيفات التي تبنتها المؤسسات الدولية أو غيرها، والسماح بشكل مقصود أو غير مقصود بتثبيتها وتداولها.